

اتحاد مصارف الإمارات



التقرير السنوي
٢٠١٤



اتحاد مصارف الإمارات

صندوق بريد: ٤٤٣٠٧ | أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +٩٧١٢ ٤٤٦٧٧٠٦ | فاكس: +٩٧١٢ ٤٤٦٣٧١٨
الموقع الإلكتروني: www.uaebf.ae
البريد الإلكتروني: banks@uaebf.ae

www.linkedin.com/company/uae-banks.federation



www.facebook.com/UAEbanksFederation



@uaebf



المحتويات

الرؤية والرسالة والقيم	٤
مجلس الإدارة	٥
رسالة رئيس مجلس الإدارة	٦
نبذة عن اتحاد مصارف الإمارات	٧
المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين	٨
اللجان الفنية المتخصصة	٩
الأعضاء	١٠
التطورات الاقتصادية	١٢
التطورات المصرفية والنقدية	١٤
الإنجازات والمبادرات	٢٠
الأنشطة والفعاليات	٢٤

الرؤية:

- ◆ التميز والريادة في تمثيل البنوك الأعضاء والتعبير عن الصوت الجماعي للقطاع المصرفي في دولة الامارات العربية المتحدة

الرسالة:

- ◆ تكثيف التعاون والاتصال والتفاعل بين البنوك الاعضاء حول القضايا المشتركة
- ◆ تمثيل ودعم مصالح البنوك الأعضاء وتنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم
- ◆ تعزيز الرؤية والوعي العام بالدور الايجابي الذي تساهم فيه البنوك على الصعيد المالي وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ◆ تمكين الموارد البشرية في القطاع المصرفي والارتقاء بمعايير الاداء المصرفي لمواكبة أفضل الممارسات العالمية
- ◆ توفير المنصة المثالية للأعضاء لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات
- ◆ تولي القيادة التمثيلية للأعضاء فيما يخص ابتكار الحلول التي من شأنها تلبية احتياجات السوق المتغيرة
- ◆ مساندة وتمكين البنوك الاعضاء في بناء وتطوير الاعمال التنافسية والمستدامة التي تدعم العملاء والمجتمع والاقتصاد

القيم:

- ◆ الاحتراف
- ◆ النزاهة والاستقامة
- ◆ الشفافية
- ◆ الابتكار والابداع



معالي خلفان محمد الرومي
بنك الإستثمار
نائباً للرئيس



سعادة عبد العزيز عبدالله الزعابي
بنك رأس الخيمة الوطني
عضو



سعادة عيسى عبد الرحمن العتيق
بنك أم القيوين الوطني
عضو



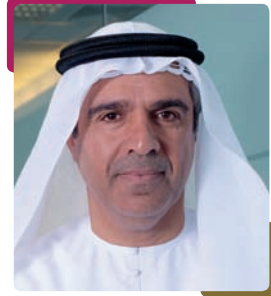
السيد عبدالله خليل المطوع
بنك أبوظبي التجاري
عضو



السيد عبدالله زيد الشحي
مصرف أبوظبي الإسلامي
عضو



معالي عبد العزيز عبد الله الغرير
بنك المشرق
رئيساً للمجلس



السيد عبدالله عبد الرحيم
بنك أبوظبي الوطني
عضو



السيد حامد أحمد كاظم
بنك دبي التجاري
عضو



أفكار إبداعية ونمو صحي



فاق أداء البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠١٤ التوقعات ليس فقط على صعيد نمو الموجودات والأرباح، ولكن أيضاً على صعيد التطور الذي شهدته الصناعة المصرفية بوجه عام.

ويفخر اتحاد مصارف الإمارات بالدور المميز الذي لعبه من أجل المساهمة في تحقيق هذه الإنجازات، وذلك من خلال الدعم الذي قدمه للبنوك الأعضاء، فضلاً عن دوره في بناء علاقة تشاورية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات المالية الوطنية الأخرى.

وأسهم هذا النهج من التعاون والتشاور المتواصل مع المصرف المركزي، حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، في صياغة وتبني العديد من المبادرات خلال العام الماضي، والتي يأتي في صدارتها طرح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي "تسهيلات الإقراض الحدي"، والتي تسمح للبنوك العاملة في الدولة الحصول على أموال من المصرف المركزي على أساس اقراض الليلة الواحدة وذلك في مقابل أوراق مالية صالحة ومستحقة كضمانات.

ومن اهم الانجازات التي حققها الاتحاد كذلك مساهمته بالتعاون مع وزارة المالية والمصرف المركزي في إطلاق شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية خدماتها بإصدار تقاريرها الائتمانية للأفراد، وذلك بعد شهور عديدة من التخطيط وجمع البيانات، حيث لعب الاتحاد دوراً مهماً في تحفيز البنوك الأعضاء على تزويد الشركة بالسجلات الائتمانية للعملاء، مما سيتيح اتخاذ قرارات نهائية أكثر فاعلية حول عمليات الإقراض، الأمر الذي سيقبل من حالات التعثر ويشجع على نشر ثقافة الإقراض المسؤول بين العملاء.

ولم تقف الإنجازات عند ذلك فحسب، بل واصل اتحاد المصارف

أيضاً لعب دوراً أساسياً في تطوير "المحفظة الذكية" والتي تشكل أبرز المكونات المالية لمبادرة الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة، وسيمكن هذا المشروع، بمجرد تنفيذه، العملاء من الدفع باستخدام أجهزة الهاتف المحمول في جميع أنحاء الدولة، فضلاً عن زيادة معدلات الشمول المالي للأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية.

وخلال العام الماضي حرصت اللجان المتخصصة التسع للاتحاد على متابعة الخطوات اللازمة لبلوغ الأهداف الرئيسية التي تم تحديدها وهي عديدة ومتنوعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، سبل زيادة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومكافحة غسل الأموال ووثيقة حقوق العملاء ومسؤولياتهم، فضلاً عن جهود البنوك في تعزيز التوطين، وهنا ينشر الاتحاد الإشارة إلى أن البنوك تعد أفضل جهات العمل لتوظيف المواطنين في القطاع الخاص بمعدل ٣٤٪ في القطاع المصرفي.

وختاماً أود أن أعرب عن شكر اتحاد المصارف والبنوك الأعضاء لمحافظة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وموظفيه على تعاونهم المتميز خلال العام، الأمر الذي يحظى بوافر التقدير، فضلاً عن امتناني الخاص للبنوك الأعضاء واللجان المتخصصة في الاتحاد على تعاونهم الصادق ودعمهم غير المحدود للاتحاد والمبادئ التي يمثلها.

معالي عبد العزيز عبد الله الغريير،
رئيس اتحاد مصارف الإمارات



اتحاد مصارف الإمارات .. نموذج جديد للمشاركة المصرفية

والاجتماعية بالدولة. ويوفر اتحاد مصارف الإمارات أيضاً القيادة التمثيلية لأعضائه، فيما يخص ابتكار الحلول التي من شأنها تلبية الاحتياجات السوقية المتغيرة، إلى جانب توفير التدريب والأبحاث للأعضاء.

ويقوم مجلس إدارة اتحاد مصرف الإمارات، المؤلف من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاثة أعوام، بوضع المخططات الاستراتيجية وسن السياسات ومراقبة كافة نشاطات الاتحاد. كما يشتمل الاتحاد على مجلس استشاري، يضم الرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء، ويختص بمتابعة تنفيذ سياسات الاتحاد ونشاطاته، واتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالقطاع المصرفي؛ كما تقوم اللجان الفنية التسعة، والتي تغطي مختلف قطاعات العمل المصرفي، ببحث ومناقشة كافة القضايا ذات الصلة.

بغية رفع المعايير المهنية المصرفية وبما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية بعد أن أطلق وثيقة السلوك المصرفي في العام ٢٠١٣

تأسس اتحاد مصارف الإمارات في العام ١٩٨٢، كهيئة مهنية تمثل اليوم ٥٠ عضواً من البنوك الأعضاء والعاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنذ تأسيسه، تحت اسم جمعية المصارف الوطنية ثم جمعية مصارف الإمارات، وذلك قبل أن يجرى تغيير مسماها إلى اتحاد مصارف الإمارات في فبراير ٢٠١٣، وفقاً للقرار الوزاري رقم ٤٢/٢٠١٣. دأب الاتحاد على تحسين مستويات التعاون ودرجات التواصل والتفاعل بين أعضائه من المصارف، ووفر لهم المنصة المثالية لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات والآراء المجتمعة حول القضايا التي تمس المصالح العامة للمصارف. كما أنه يلعب دوراً محورياً في رفع مستويات وعي المجتمع المحلي فيما يتعلق بمساهمات القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

انسجماً مع رسالته وأهدافه، يلعب اتحاد مصارف الإمارات دوراً حيوياً في تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك حول أهم المواضيع المصرفية بغية تطوير القطاع المصرفي وتعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية والمجتمعية. وفي هذا السياق، استطاع اتحاد المصارف من خلال العلاقة التشاورية مع المصرف المركزي أن يساهم في إطلاق آلية تسهيلات الإقراض الحدي وكذلك المساهمة مع وزارة المالية والمصرف المركزي في إطلاق شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية خدماتها بإصدار تقاريرها الائتمانية للأفراد. كذلك فإن مبادرة اتحاد مصارف الإمارات في وضع ضوابط لتعيين الخبراء الماليين تعتبر خطوة مهمة باتجاه تنظيم مهنة الخبراء بالدولة حيث ترسي آلية وترتيبات اختبار الخبراء المصرفيين أمام المحاكم وكذلك ضوابط اعتماد بيوت الخبرة المصرفية واختيار المصرفيين فيها. كذلك قام اتحاد المصارف باعتماد وثيقة حقوق العملاء ومسؤولياتهم



بنك المشرق ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك أبوظبي الوطني ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الخليج الأول	الرئيس التنفيذي
بنك الاتحاد الوطني ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك دبي التجاري ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك دبي الاسلامي ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي/عضو مجلس الإدارة
مصرف الامارات الاسلامي ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
مصرف الشارقة الاسلامي ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك الشارقة ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
البنك العربي المتحد ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك الاستثمار ش.م.ع.	المدير العام
بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.	المدير العام
البنك التجاري الدولي ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك ام القيوين الوطني ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
المصرف العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (المصرف)	الرئيس التنفيذي
مصرف أبوظبي الاسلامي ش.م.ع.	الرئيس التنفيذي
بنك نور	الرئيس التنفيذي
مصرف الهلال	الرئيس التنفيذي للمجموعة
مصرف عجمان	الرئيس التنفيذي
بنك الامارات للاستثمار	الرئيس التنفيذي
بنك أتش.أس.بي.سي.الشرق الأوسط	الرئيس التنفيذي
سي تي بنك إن.أي.ه	الرئيس التنفيذي
ستاندرد تشارترد بنك	الرئيس التنفيذي
باركليز بنك	الرئيس التنفيذي
بنك الكويت الوطني	المدير العام (الامارات)
مجموعة سامبا المالية	المدير العام (الامارات)



لجنة الموارد البشرية

يتأسيها : السيد إيهاب حسن
رئيس مجموعة الموارد البشرية – نائب رئيس تنفيذي
بنك أبوظبي الوطني

لجنة الخدمات المصرفية للأفراد

يتأسيها : السيد إيان هودجز
رئيس الخدمات المصرفية الشخصية
بنك رأس الخيمة الوطني

لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات

يتأسيها : السيد مهدي كاظم
مدير عام الخدمات المصرفية للشركات
بنك الإمارات دبي الوطني

اللجنة القانونية

يتأسيها : الدكتور نمر بصيوص
المستشار القانوني العام
بنك الخليج الأول

لجنة الصيرفة الإسلامية

ويتأسيها: السيد محمد رضوان
رئيس إدارة المخاطر
مصرف الشارقة الاسلامي

لجنة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

يتأسيها : السيد مهدي كيلاني
رئيس قطاع الخدمات المصرفية للأعمال
مصرف أبوظبي الاسلامي

لجنة إدارة المخاطر

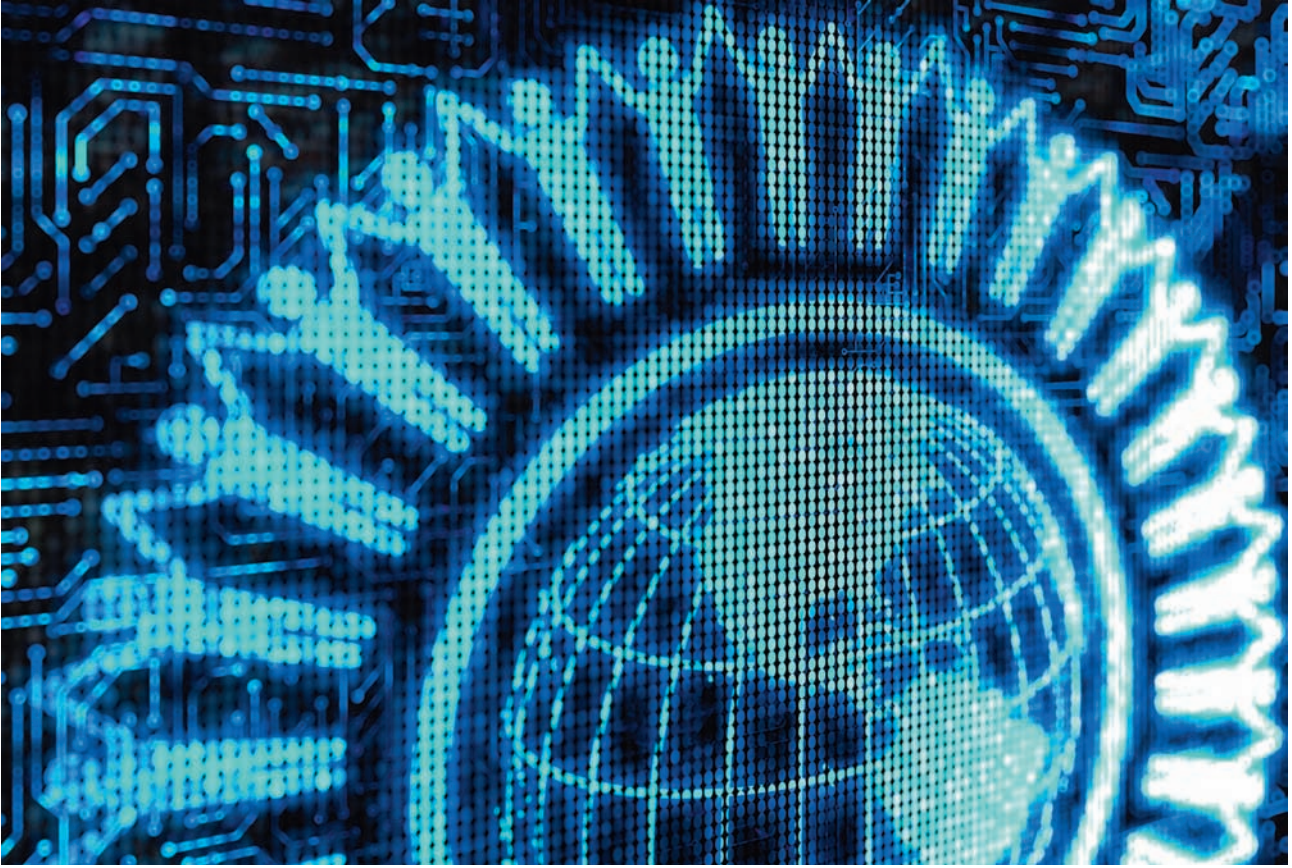
يتأسيها: السيد باسم عيتاني
نائب رئيس تنفيذي – مدير دائرة الائتمان
بنك أبوظبي التجاري

لجنة الأسواق المالية

يتأسيها : السيد كيفين تايلور
مدير خزينة المجموعة والاستثمارات
بنك أبوظبي التجاري

لجنة الامتثال

يتأسيها : السيد وحيد راثور
نائب تنفيذي للرئيس، كبير مسؤولي الامتثال
بنك أبوظبي التجاري



- | | |
|---|------------------------------|
| ◆ بي.إن.بي.باريبا | ◆ بنك أبوظبي الوطني |
| ◆ بنك بارودا | ◆ بنك أبوظبي التجاري |
| ◆ كريدبي اجريكول بنك التمويل والاستثمار | ◆ بنك الامارات دبي الوطني |
| ◆ بنك مصر | ◆ بنك الخليج الأول |
| ◆ بنك اتش.اس.بي.سي. الشرق الأوسط | ◆ بنك دبي التجاري |
| ◆ البنك العربي الافريقي الدولي | ◆ بنك دبي الاسلامي |
| ◆ الخليجي - فرنسا أس.ايه | ◆ المصرف العربي للاستثمار |
| ◆ البنك الأهلي الكويتي | ◆ والتجارة الخارجية (المصرف) |
| ◆ باركليز بنك ش.م.ع | ◆ مصرف الامارات الإسلامي |
| ◆ حبيب بنك المحدود | ◆ بنك المشرق |
| ◆ حبيب بنك أي جي زيورخ | ◆ مصرف الشارقة الاسلامي |
| ◆ ستاندرد تشارترد بنك | ◆ بنك الشارقة |
| ◆ سيتي بنك إن أيه | ◆ البنك العربي المتحد |
| ◆ بنك صادرات إيران | ◆ بنك الاستثمار |
| ◆ بنك ملي إيران | ◆ بنك رأس الخيمة الوطني |
| ◆ بلوم بنك فرنسا | ◆ بنك الفجيرة الوطني |
| ◆ رويال بنك اوف سكوتلاند أن في | ◆ بنك الإمارات للاستثمار |
| ◆ يوناييتد بنك ليميتيد | ◆ مصرف عجمان |
| ◆ بنك الدوحة | ◆ مصرف الهلال |
| ◆ مجموعة سامبا المالية | ◆ بنك نور |
| ◆ دوتشيه بنك | ◆ البنك العربي |
| ◆ البنك الصناعي التجاري الصيني | ◆ مصرف أبوظبي الإسلامي |
| ◆ ذا بنك أوف طوكيو - ميتسوبيشي يو.إف.جي ، لميتد | ◆ بنك الاتحاد الوطني |
| ◆ بنك الكويت الوطني | ◆ بنك ام القيوين الوطني |
| ◆ البنك الوطني العماني | ◆ البنك التجاري الدولي |



صلاية القطاع المصرفي الإماراتي في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية في ٢٠١٤



سجل

النمو العالمي خلال العام ٢٠١٤، معدل أقل من المتوقع واصل به أداءه المخيب للآمال السائد منذ عدة سنوات، إذ لم يرتفع إلا بمعدل متواضع للغاية عند ٢.٦٪ مقابل ٢.٥٪ عام ٢٠١٣.

وحمل هذا النمو الهش معه اتجاهات متزايدة التباعد بما في ذلك من تبعات ملموسة على الاقتصادات العالمية الكبرى، فبينما ازداد النشاط الاقتصادي قوة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع تعافي أسواق العمل واستمرار القدرة على التكيف بقوة في السياسة النقدية، إلا أن الانتعاش في منطقة اليورو واليابان، واصل التعثر مع استمرار آثار الأزمة المالية، وفي حين شهدت فيه الصين عملية إبطاء للنمو خاضعة لإدارة دقيقة، عكس النمو المحيط في البلدان النامية الأخرى خلال عام ٢٠١٤ ضعف الطلب الخارجي، وكذلك تقييد السياسة المحلية والاضطرابات السياسية والقيود على جانب العرض.

تغيرات أسعار النفط

وفي خضم هذه السرعات المتناقضة للنمو العالمي، أحدث التراجع الحاد في أسعار النفط في نهاية العام فوضى في الأسواق العالمية، وتسبب في تأثير اقتصادي سلبي على بعض الدول المنتجة للنفط منها روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، بينما استفادت في المقابل الدول التي تقوم اقتصاداتها على الاستهلاك، كالهند واندونيسيا وتركيا.

وكان أداء النفط الخام الأسوأ مقارنة بجميع فئات الأصول الأخرى، حيث تراجع بنسبة ٤٤.٥٪ منذ بداية العام ٢٠١٤، وأدى ارتفاع الإنتاج الأمريكي وزيادة حجم الكمية المعروضة من العراق ودول غرب إفريقيا ودول أخرى، والنمو المتدني في حجم الطلب العالمي، إلى ضغط هبوطي على أسعار النفط الخام بعد أن كانت قد وصلت إلى ذروتها في شهر يونيو عند ١٥ دولار أمريكي للبرميل.

ودفع هذا الهبوط إلى تغيير ديناميكية الاقتصاد في البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما شكّل بلا أدنى شك الحدث الأبرز بالنسبة للاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية الانحدار في شهر يونيو من العام الماضي، وذلك في أعقاب عودة الارتفاع لمؤشر الدولار الأميركي في أبريل ٢٠١٤، حيث تقود أسعار النفط المنخفضة إلى تباطؤ معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي، على خلفية تراجع الإيرادات النفطية.

وبينما يستطيع معظم البلدان المصدرة للنفط، على المدى القصير، السحب من احتياطياتها المالية المتراكمة ومن ثم تخفيف أثر انخفاض أسعار النفط على النشاط الاقتصادي والنمو، غير أن زيادة قيود المالية العامة المتوقعة في السنوات القليلة المقبلة ستطلب من البلدان المصدرة للنفط أن توفق أوضاعها بالتدرج لتتلاءم مع الواقع الجديد.

واقع جديد

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتسبب انخفاض أسعار النفط في تراجع أوضاع المالية العامة إلى حد كبير عبر بلدان المنطقة. وإن تفاوتت الدرجات، فباستثناء الكويت، يتوقع أن تسجل المالية العامة عجزاً في كل البلدان في عام ٢٠١٥.

وتشير التوقعات الحالية إلى أن فائض المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي (٤.٦٪) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ سيتحول إلى عجز بنسبة ٦.٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ - أي بانخفاض قدره ١١٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي.

ولحسن الحظ، تمتلك معظم البلدان المصدرة للنفط احتياطات وقائية كبيرة في شكل أصول أجنبية. ويتوقع لهذه البلدان عموماً أن تحد من نمو إنفاقها الحكومي هذا العام، ولكن بصورة متأنية.

ونظراً لوتيرة التعديل المتأنية بوجه عام، يتوقع لهذه البلدان أن تتجنب التأثير السلبي الحاد على النمو، ومن المتوقع أن يصل النمو في بلدان المنطقة المصدرة للنفط إلى ٣٪ خلال العام ٢٠١٥، لكنه يظل أقل من المتوقع في أكتوبر الماضي بنحو نقطة مئوية واحدة.

صلابة الاقتصاد الإماراتي

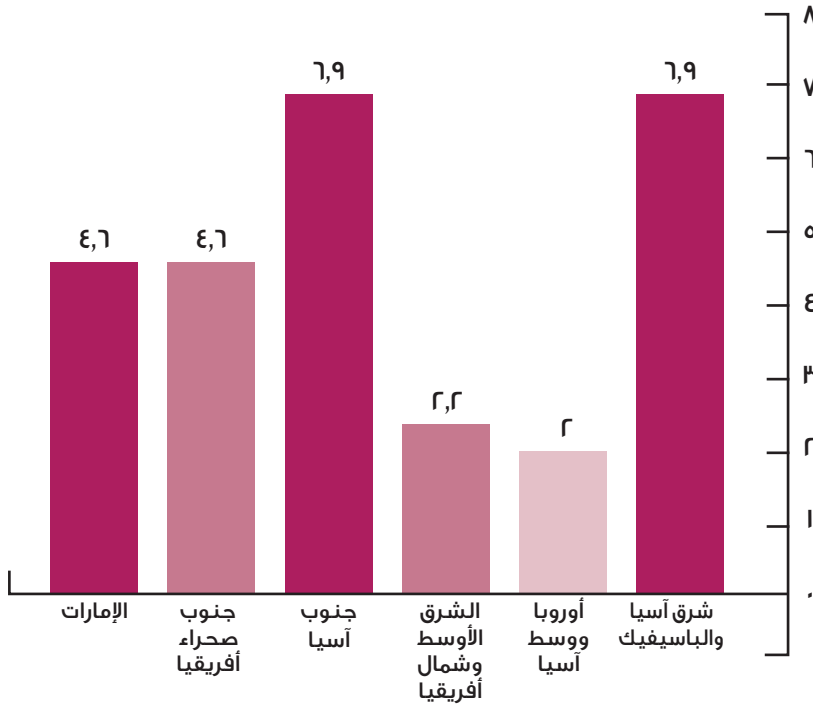
وبالرغم من الانخفاض الذي تسجله أسعار النفط خلال الفترة الأخيرة، وضعف الأداء الاقتصادي العالمي إلا أن دولة الإمارات استطاعت الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرنة، إذ نجحت الاحتياطات النقدية الوقائية الضخمة في الحسابات الخارجية لدولة الإمارات والتي تراكمت خلال السنوات الأخيرة، وكذلك الثروات النفطية، في الحد بشكل كبير من الآثار السلبية المباشرة لانخفاض أسعار النفط، وفقاً لما ذكرته بعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الإمارات.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر الاقتصادات تنوعاً في المنطقة وتحتل مركزاً جيداً في مؤشرات التنافسية.

ووفقاً لبعثة صندوق النقد الدولي من المتوقع أن تكون آفاق النشاط الاقتصادي معتدلة في دولة الإمارات، حيث تشير التوقعات إلى نمو القطاع غير الهيدروكربوني بمعدل ٣,٤٪ في عام ٢٠١٥ في سياق انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وقد استقرت الأسعار في سوق العقارات، ولكن ارتفاع الإيجارات تجاوز التأثير السلبي لارتفاع سعر الدولار في أسعار الواردات، ما دفع بالتضخم إلى الارتفاع حيث يتوقع أن يصل إلى متوسط قدره ٣,٨٪ في عام ٢٠١٥.

وقالت البعثة أن القطاع المصرفي بالإمارات يتمتع بالصلابة ولديه من احتياطات رأس المال والسيولة ما يكفي لمواجهة أي صدمة معاكسة.

الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٤ (%)



والرغم من بقاء النمو عند مستوى ثابت، إلا أن بعض الأنشطة الاقتصادية سجلت نوعاً من التباطؤ مثل قطاع الضيافة والائتمان، مقدراً نمو الاقتصاد الإماراتي خلال العام ٢٠١٤ بنحو ٤,١٪ وذلك نتيجة انتعاش الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وزيادة المتواصلة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدولة. وأشار التقرير إلى أن الإمارات نجحت للسنة الخامسة على التوالي في تعزيز جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث استقطبت خلال العام الماضي استثمارات بلغت ٥٢,٥ مليار درهم (نحو ١٤,٣ مليار دولار) تعادل نحو ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ويتوقع المعهد أن يبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات ٣,٦٪ في ٢٠١٥، وأن ترتفع هذه النسبة في العام ٢٠١٦ إلى ٣,٨٪، مدعوماً بالإنفاق المرتفع على مشاريع البنية التحتية في أبوظبي التي تخطط لاستثمارات ٢٥ مليار دولار (٩١,٧ مليار درهم) خلال السنوات الخمس المقبلة في حقول النفط لتعزيز الطاقة الإنتاجية والوصول بها إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٨، مقارنة مع ٢,٨ مليون برميل حالياً، متوقعاً أن ارتفاع مستويات الثقة لدى القطاع الخاص في النصف الثاني مع استقرار أسعار النفط عن مستوياتها فوق ٦٥ دولاراً للبرميل.

ويرجح معهد التمويل الدولي أن تسهم المشاريع الضخمة التي تعكف حكومة دبي على تنفيذها حالياً فضلاً عن الاستعدادات لاستضافة اكسبو ٢٠٢٠، في دعم اقتصاد دبي للمحافظ على معدلات نمو قوية تصل إلى ٤,٨٪.

ويلاحظ أيضاً أنه مهياً بالقدر الكافي لإتمام التحول الجاري نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل ٣ لرأس المال والسيولة، والتي ينبغي تنفيذها في الوقت المناسب بالتوازي مع تعزيز الرقابة القائمة على مستوى المخاطر وإعمال الحدود الموجودة لتركز القروض، وقد ساعدت إجراءات السلامة الاحترازية الكلية على المستوى القطاعي في معالجة مخاطر السوق العقاري، وهي تبرهن على أهمية إرساء إطار متكامل للسياسة الاحترازية الكلية. ووفقاً لأحدث تقرير صادر عنه، أكد معهد التمويل الدولي أن دولة الإمارات في وضع أكثر صلابة أمام هبوط أسعار النفط، بفضل التنوع الحقيقي للاقتصاد والبنية التحتية الممتازة وما تتمتع به الدولة من استقرار سياسي وبنية تحتية ممتازة وقطاع مصرفي أفضل تنظيمياً ومعزز تشريعياً، فضلاً عن وفرة الأصول الخارجية للدولة، وثقافة الانفتاح الواسع على العالم الخارجي مقارنة ببقية دول المنطقة. وعكست المؤشرات الرئيسية الحديثة تحسناً في الأداء إذ حافظ مؤشر المشتريات الخاص بدولة الإمارات خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٥، على مستوياته المرتفعة، فيما مازالت قطاعات التجارة والخدمات اللوجستية في دبي تؤدي بشكل جيد، بالتزامن مع ما تشير إليه تقارير البنوك والشركات العقارية للربع الأول إلى قدرتها على مواصلة تحقيق نمو قوي في الأرباح، كما واصلت أعداد القادمين إلى دبي النمو القوي، خاصة مع أسواق الصين والهند وأوروبا والتي عوضت التراجع الملحوظ من السوق الروسي. لكن في المقابل أشار التقرير إلى أنه على

القطاع المصرفي في الإمارات .. ركيزة الاقتصاد المزدهر



وارتفاع عدد السكان وإعادة هيكلة الديون الناجحة للشركات شبه الحكومية في دبي وعطاء إكسبو ٢٠٢٠ والنهضة العمرانية. ورغم ما تشير إليه التوقعات من احتمال تأثر معدل النمو الاقتصادي لدولة الإمارات في العام ٢٠١٥ في حال استمرار هبوط أسعار النفط إلا أن هذا الهبوط لن يوقف وتيرة النمو، بعد أن أصبح الاقتصاد الإماراتي أفضل الاقتصادات من حيث الإدارة وأكثرها تكاملاً على الصعيد العالمي وأكثرها تنوعاً وتنظيماً في العالم العربي، كما أن القطاع المصرفي الإماراتي أصبح الأكبر على مستوى المنطقة من حيث الأصول.

ويشير معهد التمويل الدولي، في تقرير حديث إلى قدرة البنوك الإماراتية على الاحتفاظ برسملتها وربحيتها الجيدة، مع ما أبدته من قدرة على احتواء مخاطر الاستقرار المالي التي تشمل التعرض في سوق العقارات المحلي أو تلك الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، بفضل مستويات السيولة العالية والمخصصات العالية للقروض غير العاملة، فضلاً عن التشريعات الواسعة التي أصدرها المصرف المركزي في الأعوام الأخيرة.

الأصول المصرفية:

سجلت أصول البنوك العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية العام ٢٠١٤ ارتفاعاً بنسبة ٩.٧٪ مقارنة مع نهاية العام ٢٠١٣، حيث بلغت ٢,٣٠ تريليون درهم في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤، وذلك في أعقاب الزيادة في الأنشطة الخاصة بالائتمان المصرفي بنسبة ٨٪ ليصل إلى ١,٣٨ تريليون درهم.

ويتضمن إجمالي أصول البنوك احتياطياتها من الأصول السائلة لدى المصرف المركزي وإجمالي الائتمان واستثماراتها الأخرى ذات الدرجة العالية من السيولة بالإضافة إلى أصول أخرى

وساعدت كل هذه العوامل الإيجابية النظام المصرفي في تحقيق أرباح قياسية بلغت ٣٩ مليار درهم خلال سنة ٢٠١٤، أي نسبة ١.٧٪ من إجمالي الأصول المصرفية.

ومع وفرة السيولة المتاحة لدى البنوك نتيجة نمو الودائع بنسبة ١١٪ وملاءة رأس المال المرتفعة البالغة ١٨٪، واصلت البنوك التوسع في أنشطة الإقراض، حيث سجلت القروض والسلف نمواً قدره ٨٪ بنهاية العام، وذلك استجابة للطلب من "القطاع الحقيقي" للاقتصاد الوطني.

ونوهت بعثة صندوق النقد الدولي خلال زيارتها لدولة الإمارات، بما يتسم به القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة من صلابة وامتلاكه من احتياطات رأس المال والسيولة ما يكفي لمواجهة أي صدمة معاكسة، لافتة إلى أنه مهياً بالقدر الكافي لإتمام التحول الجاري نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل III لرأس المال والسيولة، والتي ينبغي تنفيذها في الوقت المناسب بالتوازي مع تعزيز الرقابة القائمة على مستوى المخاطر وإعمال الحدود الموجودة لتركز القروض.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي ساعدت إجراءات السلامة الاحترازية الكلية على المستوى القطاعي في معالجة مخاطر السوق العقاري، وهي تبرهن على أهمية إرساء إطار متكامل للسياسة الاحترازية الكلية. ومن المهم أيضاً مواصلة إصلاح الخلل في الميزانيات العمومية لدى الكيانات المرتبطة بالحكومة بغية احتواء المخاطر النظامية، كما أن زيادة تعميق سوق الدين المحلية يمكن أن يساعد على خفض اعتماد هذه الكيانات على التمويل الخارجي والإقراض المصرفي واستفادة القطاع المصرفي الإماراتي من انتعاش سوق العقارات في ٢٠١٤-٢٠١٣ وزيادة الثقة في الأعمال التجارية وتدفقات الملاذ الآمن

واصل القطاع المصرفي في دولة

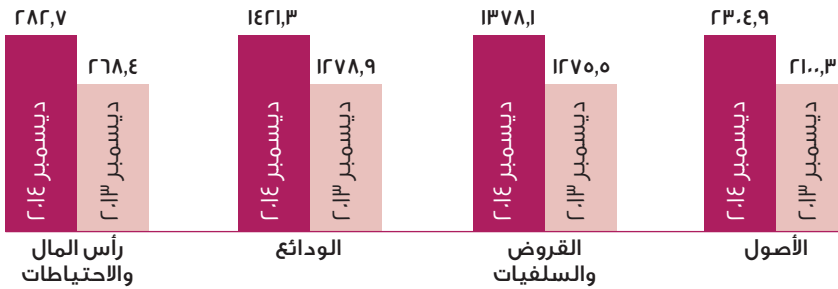
الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠١٤ أداءه القوي لسنوات متتالية، إذ شهدت الأنشطة الاقتصادية انتعاشه حقيقية وقوية، جسدها النمو الصحي للأصول المجمع للبنوك العاملة في الدولة والذي بلغ ٩.٧٪ لتصل إلى ٢,٣٠ تريليون درهم بنهاية ديسمبر.

وسجلت جميع المؤشرات الرئيسية للقطاع نمواً قوياً خلال العام ٢٠١٤، إذ واصلت الودائع تحقيق معدلات نمو صحية عززت من سيولة القطاع، ودعمت النمو في النشاط الإقراضي لمختلف القطاعات الرئيسية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على مستويات الربحية، حيث حققت البنوك المحلية خلال العام معدلات نمو قوية في الأرباح، على الرغم من استمرار تركيزها على تعزيز مراكزها المالية وتكوين مخصصات كافية بدعم وتوجيه من مصرف الإمارات المركزي. ويعود الفضل في انتعاش النشاط المصرفي بالأساس إلى النمو الاقتصادي للدولة الذي يواصل دعم نمو القطاع، خاصة نمو القطاعات غير النفطية، حيث سجل الناتج غير النفطي لدولة الإمارات خلال العام ٢٠١٤ نمواً قدره ٥,١٪ ويتوقع حالياً أن يواصل النمو في العام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٤٪، وفقاً لصندوق النقد الدولي الذي رجح أن ينمو هذا القطاع كذلك في العام ٢٠١٦ بنسبة ٥,٥٪ كما جاء في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد الإقليمي.

ويرجع صندوق النقد الدولي أن يحافظ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لدولة الإمارات العربية المتحدة على معدل نمو يتجاوز ٤٪ سنوياً خلال السنوات المقبلة مدعوماً بالأداء القوي لقطاعات الخدمات الرئيسية في إمارة دبي وجهود التنويع الاقتصادي التي تقودها حكومة أبوظبي.

حافظت البنوك الإماراتية خلال العام ٢٠١٤ على قوة مؤشراتها الخاصة بجودة الأصول والسيولة والملاءة المالية، وذلك على الرغم من التحديات في بيئة التشغيل نتيجة تراجع أسعار النفط في نهاية العام، لتصدر القطاعات المصرفية على مستوى دول مجلس التعاون من الأداء ومعدلات نمو الأرباح التشغيلية.

الأصول، القروض والسلفيات، الودائع، رأس المال والاحتياطيات



(بالمليار درهم)

المعدلات	ديسمبر ٢٠١٣	ديسمبر ٢٠١٤
القروض/الودائع	٪٩٩	٪٩٦
كفاءة رأس المال	٪١٩,٣	٪١٨,٢
صافي العائد على الأصول	٪١,٥	٪١,٧

المصدر: المصرف المركزي

والعقارات والتجارة قائمة النشاط التمويلي. وزادت القروض الشخصية للمقيمين خلال العام ٢٠١٤ بنسبة ٧,٥٪ لتصل إلى ٣٠٠ مليار درهم، مقارنة مع ٢٧٩ مليار درهم، في نهاية العام ٢٠١٣. كذلك نما حجم الإقراض للحكومة والقطاع العام بنسبة ٨,٩٪ ليصل إلى ٣١٨ مليار درهم في نهاية العام ٢٠١٤. ووفقاً للإحصاءات انخفضت مخصصات الديون غير العاملة بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٧١,٦ مليار درهم بنهاية العام ٢٠١٤. ووفقاً للإحصاءات انخفضت مخصصات الديون غير العاملة بنسبة ٧,٨٪ لتصل إلى ٧١,٦ مليار درهم بنهاية العام ٢٠١٤. وتغطي حوالي ٨٥٪ من إجمالي الديون غير العاملة والتي تشكل حوالي ٧٪ من محفظة القروض والسلفيات بنهاية العام ٢٠١٤.

الودائع المقدرة بنحو ١٣٪، فيما تراجعت الودائع لأجل بنسبة طفيفة بلغت ٢٪ لتصل إلى ٣٧٩ مليار درهم، لتشكل نحو ٢٨٪ من الإجمالي.

القروض والسلفيات:

سجل إجمالي القروض والسلف ارتفاعاً بمقدار ١٠٣ مليارات درهم، ليصل إلى ١,٣٨ تريليون درهم، بنهاية العام ٢٠١٤ بنمو قدره ٨٪، وفيما طال النمو في الائتمان كافة القطاعات، إلا أنه كان ملحوظاً بشكل أكبر في التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص وقطاعات الأعمال والصناعة، والتي شهدت زيادة بنسبة ٤٣٪ لتصل إلى ٩٠١ مليار درهم، شكلت نحو ٦٥٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للمصارف، وقد تصدرت قطاعات التشييد

وتعكس أرقام الفترة من نهاية العام ٢٠١٣ إلى نهاية العام ٢٠١٤، طبيعة النهج الإداري الواقعي والمتحفظ لدى القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ارتفع إجمالي احتياطيات البنوك والتي تتضمن الاحتياطي الإلزامي، والحسابات الجارية للبنوك وشهادات الإيداع، بما فيها شهادات الإيداع الإسلامية التي تحتفظ بها البنوك، بنسبة ٩٪ لتصل إلى ٢٣٤ مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر من العام ٢٠١٤ مقارنة بالعام ٢٠١٣. وحقق إجمالي محفظة الائتمان المصرفي الذي يتضمن التسهيلات المحلية والخارجية نموًا بلغت نسبته ٨٪ بعد أن ارتفع من ١,٢٧ تريليون درهم في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١,٣٨ تريليون درهم بنهاية ديسمبر ٢٠١٤، ويشمل الإقراض المحلي القروض والسلف والقروض الشخصية للمقيمين. انخفض إجمالي استثمارات البنوك التي تتكون من السندات والأسهم والأوراق المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى، من ١٨٦,٧ مليار درهم في ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١١٩,٣ مليار درهم كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٤، بنسبة تراجع بلغت ٢٢,٥٪.

الودائع:

ارتفع إجمالي وديع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنهاية العام ٢٠١٤ بنسبة ١١,١٪ بعد أن بلغت ١,٤٢ تريليون درهم، مقارنة بإجمالي بلغ ١,٢٨ تريليون درهم في نهاية العام ٢٠١٣. وارتفعت وديع المقيمين بنسبة ٨,٩٪ لتصل إلى ١,٢٧ تريليون درهم مقارنة بإجمالي بلغ ١,١٦ تريليون درهم في نهاية سنة ٢٠١٣، فيما ارتفعت وديع غير المقيمين بنسبة ٣٣,٩٪ لتصل إلى ١٥٤ مليار درهم مقارنة بإجمالي بلغ ١١٥ مليار درهم في نهاية سنة ٢٠١٣. وزادت الودائع الحكومية لدى البنوك بنحو ٢٨ مليار درهم لتحتفظ بنفس حصتها من إجمالي

(بالمليار درهم)

المؤشرات المصرفية

نسبة التغير خلال السنة (%)	٢٠١٤						٢٠١٣		إجمالي الأصول
	نسبة التغير (%)	ديسمبر	نسبة التغير (%)	سبتمبر	نسبة التغير (%)	يونيو	نسبة التغير (%)	مارس	
٪٩,٧	٪-٠,٣	٢٣٠,٤,٩	٪٣,٣	٢٣١١,٣	٪٢,٦	٢٢٣٦,٩	٪٣,٨	٢١٨,٠,٤	٢١٠,٣
٪٨,٠	٪-٠,٣	١٣٧٨,١	٪٣,٩	١٣٨١,٩	٪٢,٠	١٣٢٩,٧	٪٢,٢	١٣٠,٣,٤	١٢٧٥,٥
٪١١,١	٠,٥٪	١٤٢١,٣	٪١,٠	١٤١٤,٥	٪٥,١	١٤٠٠,٢	٪٤,١	١٣٣١,٧	١٢٧٨,٩
٪٥,٣	٪-٠,٤	٢٨٢,٧	٪-١,٢	٢٨٣,٨	٪-٠,٤	٢٨٧,٢	٪٧,٥	٢٨٨,٤	٢٦٨,٤
٪-٥,٧	٪-٠,٥	٪١٨,٢	٪٠,٥	٪١٨,٣	٪-١,٦	١٨,٢٪	٪-٤,١	٪١٨,٥	٪١٩,٣
٪-٤,١	٪-٠,٦	٪١٦,٢	٪١,٩	٪١٦,٣	٪-١,٢	١٦,٠٪	-	٪١٦,٢	٪١٦,٩

المصدر: المصرف المركزي



رأس المال والاحتياطيات:

نما إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة بنسبة ٥.٣٪، بعد أن ارتفع من ٢٦٨.٤ مليار درهم في نهاية الربع الرابع من سنة ٢٠١٣ إلى ٢٨٢.٧ مليار درهم في نهاية سنة ٢٠١٤، الأمر الذي يرجع إلى استمرار عمليات توزيع الأرباح لدى البنوك خلال نفس الفترة.

ورغم انخفاض ملاءة إجمالي رأس المال في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ إلى ما نسبته ١٨.٢٪ (١٦.٢٪ بالنسبة للشق الأول من رأس المال) مقارنة بنسبة ١٩.٣٪ و ١٦.٩٪ في نهاية سنة ٢٠١٣ على التوالي، إلا أن هذه النسب ما زالت تفوق متطلبات المصرف المركزي التي حددت نسبة ١٢٪ بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة ٨٪ بالنسبة للشق الأول من رأس المال، وتبقى كافية بشكل جيد لمساعدة البنوك على تحمل أعباءه مخصصات إضافية ضرورية مقابل محفظة القروض والسلف.

عرض النقد:

رسخ مسار النمو القوي للبنوك العاملة في الدولة بنهاية العام ٢٠١٤، قناعة بقدرة القطاع المصرفي في دولة الإمارات على مواصلة النمو المطرد، إذ أظهرت أرقام عرض النقد للربع الرابع من العام ٢٠١٤ مقارنة بالربع ذاته من العام ٢٠١٣، صورة مشجعة للنمو الصحي والجيد للاقتصاد، لاسيما فيما يتعلق بمستوى السيولة المتاحة. ووفقاً لبيانات المصرف المركزي ارتفع عرض النقد (ن) الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المصدر من قبل المصرف المركزي) بنسبة ٥.٢٪ خلال الربع الرابع من سنة ٢٠١٤، مقارنة بارتفاع بنسبة ٥.٦٪ خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وبذلك يكون عرض النقد (ن) قد ارتفع على أساس سنوي بنسبة ١٦.٦٪ وبلغ ٧٤,٥ مليار درهم.

ارتفع عرض النقد (ن١) الذي يتكون من النقد المصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب بنسبة ١.٢٪، خلال الربع الرابع من سنة ٢٠١٤، مقارنة بارتفاع بنسبة ٧.٢٪ خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع عرض النقد (ن١) بنسبة ١٤.٩٪ وبلغ ٤٣٦,١ مليار درهم. ارتفع عرض النقد (ن٢) الذي يحتوي على (ن١) مضافاً إليه الودائع شبه النقدية (حسابات التوفير وأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملة الأجنبية) بنسبة ٠.٤٪، خلال الربع الرابع من سنة ٢٠١٤، مقارنة بارتفاع بنسبة ١.٧٪ خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع عرض النقد (ن٢) بنسبة ٨٪ وبلغ ١١٤١,٢ مليار درهم.

وانخفض عرض النقد (ن٣) الذي يحتوي على (ن٢) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة ٠.٩٪، خلال الربع الرابع

التطورات النقدية في الدولة

(بالمليار درهم)

	٢٠١٤								٢٠١٣			
	الربع الرابع		الربع الثالث		الربع الثاني		الربع الأول		الربع الرابع		الربع الثالث	
	المبلغ	نسب التغير (%)	المبلغ	نسب التغير (%)	المبلغ	نسب التغير (%)	المبلغ	نسب التغير (%)	المبلغ	نسب التغير (%)	المبلغ	نسب التغير (%)
عرض النقد (ن٠)	٧٤,٥	٥,٢٪	٧٠,٨	٤,٤٪	٦٧,٨	٣,٨٪	٦٥,٣	٢,٢٪	٦٣,٩	٥,٦٪	٦٠,٥	١,٩٪
عرض النقد (ن١)	٤٣٦,١	١,٢٪	٤٣١,١	-٠,٧٪	٤٣٤,٣	٥,٤٪	٤١٢,٠	٨,٥٪	٣٧٩,٦	٧,١٪	٣٥٤,٤	٢,٢٪
عرض النقد (ن٢)	١١٤١,١	٠,٤٪	١١٣٦,١	-٠,٦٪	١١٤٢,٦	١,٦٪	١١٢٤,٣	٦,٤٪	١٠٥٦,٨	١,٧٪	٩٥٥,٠	٢,٧٪
عرض النقد (ن٣)	١٣٣٢,٠	-٠,٩٪	١٣٤٤,٢	١,٢٪	١٣٢٨,٤	٣,٨٪	١٢٨٠,٢	٤,٩٪	١٢١٩,٩	١,٧٪	١١٩٩,٦	١,٤٪

المصدر: المصرف المركزي

بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الرابع من سنة ٢٠١٤ عند نفس المستوى، أي ٦ بنوك لها أربعة فروع، في حين تراجع عدد البنوك الأجنبية بواقع بنكين إلى ٢٠ بنكاً، وعدد فروعها عند ٨٢ فرعاً، كما انخفض عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية من ٥٢ وحدة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٨ وحدة في نهاية شهر ديسمبر من ٢٠١٤.

البنوك والمنشآت المالية الأخرى وأجهزة الصراف الآلي

٢٠١٣-٢٠١٤

٢٠١٤		٢٠١٣							
ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس		
البنوك الوطنية									
٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	مركز رئيسي
٨٦٩	٨٦٦	٨٥٨	٨٤٣	٨٤١	٨٣٢	٨٢٤	٨١٠	٨١٠	فرع إضافي
٣٤	٣٣	٣٣	٢٩	٢٩	٢٩	٢٨	٢٨	٢٨	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
٩٠	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	مكتب صرف
بنوك دول مجلس التعاون									
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	فرع رئيسي
٤	٤	٤	٤	٤	٣	٣	٣	٣	فرع إضافي
بنوك أجنبية									
٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	فرع رئيسي
٨٢	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	فرع إضافي
٤٨	٥٤	٥٣	٥٣	٥٢	٥٤	٥٤	٥٤	٥٤	وحدة خدمة مصرفي إلكترونية
١	١	١	١	١	١	١	١	١	مكتب صرفي
بنوك أعمال									
١٢١	١٢١	١٢٢	١٢٠	١٢٠	١١٧	١٢٠	١٢٠	١٢٠	مكاتب التمثيل
٢٦	٢٦	٢٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	شركات التمويل
٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	شركات الاستثمار المالية
١٤٠	١٣٨	١٣٧	١٣٤	١٣٤	١٣١	١٢٨	١٢٤	١٢٤	شركات/ مؤسسات الصرافة
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	مكاتب وساطة في تداول العملات والتوسط في عمليات السوق النقدية
٤,٨٤٧	٤,٧٤٠	٤,٦٧٤	٤,٦٤٢	٤,٦٦٤	٤,٦٤٢	٤,٥٨٢	٤,٥٥٥	٤,٥٥٥	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

المصدر: المصرف المركزي

في نهاية شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٤، مقارنة مع ٤٦٦٤ جهازاً بنهاية شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٣. وتعكس الأرقام المذكورة أعلاه بوضوح أن التوزيع الفعلي للبنوك وفروعها في أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل عاملاً مهماً في تعزيز جاذبية البنوك للعملاء الجدد والعمل على زيادة المشاركة لتحسين تجربة العملاء والولاء. وفي حين أنه لا يمكن إنكار أن المعاملات المالية تتجه بشكل متزايد إلى القنوات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، إلا أن الفروع بموظفيها لا تزال جزءاً هاماً من ثقافة "البنك المحلي".

الآفاق المستقبلية:

شهد القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام ٢٠١٤ نمواً مضاعفاً في حجم القروض، وكذلك استطاع تحقيق أرباحاً هائلة على الرغم من تباطؤ نمو حجم التجارة العالمية وانخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من العام.

العاملة في الدولة عند نفس العدد في نهاية العام ٢٠١٣ والبالغ ٢٣ بنكاً، إلا أن عدد فروعها ارتفع من ٨٤١ فرعاً في نهاية الربع الرابع من سنة ٢٠١٣ إلى ٨٦٩ فرعاً في نهاية الربع الرابع من سنة ٢٠١٤.

وارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك كذلك إلى ٣٤ وحدة مقارنة مع ٢٩ وحدة في نهاية العام ٢٠١٣، في حين زاد وعدد مكاتب الصرف لهذه البنوك إلى ٩٠ مكتباً مقارنة مع ٨٩ مكتباً في نهاية الربع الأخير من العام ٢٠١٣.

وبقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الرابع من سنة ٢٠١٤ عند نفس المستوى، أي ٦ بنوك لها أربعة فروع، في حين تراجع عدد البنوك الأجنبية بواقع بنكين إلى ٢٠ بنكاً، وعدد فروعها عند ٨٢ فرعاً، كما انخفض عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية من ٥٢ وحدة في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٤٨ وحدة في نهاية شهر ديسمبر من ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة، فقد بلغ عددها ٤٨٤٧ جهازاً

من سنة ٢٠١٤، مقارنة بارتفاع بنسبة ١,٧٪ خلال نفس الفترة من سنة ٢٠١٣ وعلى أساس سنوي، فقد ارتفع عرض النقد (ن٣) بنسبة ٩,٢٪ وبلغ ١٣٣٢ مليار درهم.

ويمثل عرض النقد الواسطي (ن٢) المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج خزائن البنوك، بالإضافة إلى مختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، حيث تشير الإحصاءات إلى زيادة هذا المؤشر بنسبة ٨٪ خلال سنة ٢٠١٤ نتيجة لارتفاع ودائع المقيمين لدى القطاع المصرفي بمقدار ١٠٣,٤ مليار درهم، وودائع غير المقيمين بمقدار ٣٩ مليار درهم.

تطورات النظام المصرفي:

شهد القطاع المصرفي في الدولة، بالإضافة إلى نتعاش الأداء المالي للبنوك في العام ٢٠١٤، تطورات لافتة على صعيد توسيع نطاق الوصول إلى العملاء، فبينما بقيت أعداد البنوك الوطنية



وفقاً لتقرير البنك الدولي، شكلت دولة الإمارات، الدولة العربية الوحيدة ضمن أفضل ١٠ اقتصاديات عالمية، قامت بإجراء إصلاحات تنظيمية لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال خاصة في محاور تسجيل الملكية وسهولة الحصول على الائتمان وحفظ حقوق صغار المستثمرين- حيث استطاعت دولة الإمارات تحقيق نجاحا ملحوظا في القطاعات الثلاث.

جانب تعظيم دور المؤسسة القانونية الداعمة للمشروعات الجديدة ونظم التبادل التجاري بحيث تكون قادرة على دفع عجلة التنمية والتطوير. ووفقاً لتقرير البنك الدولي، شكلت دولة الإمارات، الدولة العربية الوحيدة ضمن أفضل ١٠ اقتصاديات عالمية، قامت بإجراء إصلاحات تنظيمية لتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال خاصة في محاور تسجيل الملكية وسهولة الحصول على الائتمان وحفظ حقوق صغار المستثمرين- حيث استطاعت دولة الإمارات تحقيق نجاحا ملحوظا في القطاعات الثلاث. ويشار إلى أن كل من المصرف المركزي واتحاد مصارف الإمارات وشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية يشكلون أهم الجهات المسؤولة بصفة أساسية عن تحقيق الإصلاح في القطاعين الأخيرين، ومن خلال دعم الحكومة، نجحت تلك الجهات في تطبيق عدد من السياسات والأنظمة المختلفة والتي ترمي إلى تعزيز النمو والتنمية. وبالفعل فإنه لدى اتحاد مصارف الإمارات لجنة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدراسة

ووفقاً لتقرير صادر مؤخراً عن وكالة ستاندرد أند بورز، سجلت البنوك الإماراتية أفضل أداء على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام ٢٠١٤، كذلك أظهرت دراسة حديثة لمجموعة "يوسطن كونسلتنج جروب" نمو الأرباح التشغيلية على مستوى القطاع المصرفي الإماراتي بنسبة ٢٦٪ في العام ٢٠١٤، ليتفوق القطاع بذلك على متوسط النمو للقطاعات المصرفية في دول المنطقة والذي وصل إلى ١٥٪. وتقدمت دولة الإمارات ثلاثة مراكز في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٥"، الصادر عن البنك الدولي لتتصد إلى المرتبة الـ ٢٢ عالمياً، والأولى عربياً، متفوقة على عدد من الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية المتقدمة. وأشار تقرير البنك الدولي الجديد إلى أن العديد من الحكومات المختلفة على مستوى العالم واصلت تطبيق عدد كبير من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار للمستثمر المحلي، فضلاً عن العمل على دعم الاقتصاد الذي يساعد على رفع كفاءة النظم والإجراءات، إلى

وشكل انخفاض حجم المخصصات وقوة الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى نهاية مرحلة دورة تخفيض الديون اللاحقة لقائمة ميزانية عام ٢٠٠٨، دوراً رئيسياً في زيادة معدلات ربحية وتحسين جودة الأصول بنهاية العام. وعلى الجانب الآخر، حققت البنوك التي كانت تعد غير نشطة في سوق الإقراض خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٢ معدلاً مرتفعاً فيما يخص معدلات الإقراض، كما زادت حصتها من السيولة النقدية وجداول التمويل السنوي. وعلى الرغم من الانخفاض التاريخي لمعدلات الفائدة على الدولار الأمريكي والدرهم الإماراتي، وكذلك انخفاض أسعار النفط، إلا أن البنوك الإماراتية قد حافظت على نمو الأرباح الاستثنائية والعائد على حقوق المساهمين، بفضل الطبيعة الغنية للاقتصاد دولة الإمارات إلى جانب ثقة المتعاملين وقوة مقاييس النشاط التجاري، وهي العوامل ذاتها التي ستسهم بصفة أساسية في دعم النمو وتحقيق معدل ربحية بقطاع البنوك خلال عام ٢٠١٥.

من المرجح أن تشهد دولة الإمارات توسعاً في الائتمان المصرفي خلال العام ٢٠١٥ بمعدل يصل إلى ٧.٨٪، وقد يصل إلى ١٪ وفقاً لتوقعات خبراء مصرفيون وتقارير لمؤسسات مالية دولية مختلفة. وطبقاً لوكالة التصنيف الائتماني الدولية "موديز" فإنه من المتوقع أن يدعم النمو الصحي للاقتصاد بالتزامن مع تزايد مستويات ثقة المستثمرين، التوسع في الائتمان داخل النظام المصرفي بمعدل يتراوح بين ٧٪ إلى ١٠٪ سنوياً، في حين يتوقع أن يبقى معدل التضخم ضمن نطاق ٢,٥٪ إلى ٣٪.

كما يتوقع أن يسهم نمو الائتمان من ٧٪ إلى ١٠٪ في تعزيز قوة النظام المصرفي بدولة الإمارات، فيما يرجح أن يؤثر انخفاض أسعار النفط على الإيرادات ولكنه لن يعرقل وتيرة النمو الاقتصادي لدولة الإمارات خلال عام ٢٠١٥، إذ برهن النظام الاقتصادي بالدولة على أنه من أكثر الأنظمة اندماجاً مع الاقتصاد العالمي وأكثرها تنوعاً وأفضلها إدارة وتنظيماً على مستوى العالم العربي، كما تعد أصول القطاع المصرفي الإماراتي هي الأضخم على مستوى دول التعاون الخليجي. ويساهم الانفاق المتواصل من جانب القطاع العام، خاصة من قبل حكومة أبوظبي، وكذلك النمو القوي للقطاع الخاص الأكثر تنوعاً في إمارة دبي، لاسيما في قطاعات التجارة والنقل والسياحة، في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهو الأمر الذي دفع وكالة "موديز" لتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنحو ٤٪ خلال عام ٢٠١٥.

وينظر القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية لعام ٢٠١٥ باعتباره عام آخر من التفاؤل، وفقاً لخبراء مصرفيين وقادة في القطاع.

وتتطلع البنوك العاملة في دولة الإمارات، على المدى القريب والمتوسط، إلى النمو الصحي وذلك كنتيجة لنمو القطاعات غير النفطية وانخفاض معدل الفائدة، علاوة على ذلك، فإنه من المتوقع أن يستمر النمو في الارتفاع بفضل ما تتمتع به البنوك حالياً من مستويات كافة من الرسمة التي تمكنها من تلبية المتطلبات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي يتوقع مع استمرار النمو في الأصول والربحية خلال السنوات القليلة المقبلة.

وسيكون من شأن التركيز القوي على الأمثال، وزيادة التنظيم مع مزيد من النهج المحافظ، أن يشجع على نشر ثقافة الإقراض المسؤول، في حين سيفيد ظهور التكنولوجيا الرقمية الجديدة العملاء عبر الحصول على أفضل المنتجات بأسعار تنافسية.

وسيشهد العام ٢٠١٥ استخدام المزيد من الأدوات المصرفية الذكية، مثل الدفع عبر الهواتف الذكية، فضلاً عن الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام الاجتماعية للترويج للعلامة التجارية. لذا فإنه يتوقع أن يكون عام ٢٠١٥ عاماً آخر من النمو الذي يتنظر القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني بوجه عام.



المخاطر الجانبية التي يحتمل أن تنشأ نتيجة حدوث انخفاضات أكثر في أسعار النفط وزيادة معدلات الإقراض.

وتتوقع وكالة "موديز" تراجع مستويات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي بالإمارات بنهاية العام ٢٠١٥، والتي طالما كانت تشكل تحدياً للقطاع خلال السنوات القليلة الماضية، إذ يرجح أن تزيد البنوك من معدل تغطيتها للقروض المتعثرة. وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة في النظام المصرفي في دولة الإمارات ٨٥٪ بنهاية العام ٢٠١٤، ويتوقع أن يبقى النظام المصرفي معتمداً على الودائع الحكومية والقطاع العام بنسبة ٣٠٪.

ويتوقع أن تواصل البنوك الكبرى اعتمادها على ودائع التجزئة، والاستثمار في التوسع في الفروع وفي أجهزة الصراف الآلي بالإضافة إلى البنية التحتية التقنية وتطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات. وعلى الجانب الآخر، وبعيداً عما ذكر آنفاً بشأن تطورات البنية التشغيلية، فإن معايير الائتمان الأكثر صرامة خلال الفترة السابقة ستقود إلى تراجع احتمالات نشوء مشاكل جديدة خاصة بنظم الإقراض، وهو ما سيؤدي أيضاً لانخفاض مخزون مشكلات الإقراض، بالتزامن مع استمرار التسويات والتعافي وعمليات إعادة الهيكلة التجارية.

المشكلات المتعلقة بصغار المستثمرين وحلها، حيث يعمل الاتحاد في شراكة متواصلة مع البنك المركزي وذلك لبلورة تعريف خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصياغة القواعد التنظيمية المختلفة التي تساعد كل من البنوك على منح الائتمان والعملاء على الحصول على القروض.

توقعات العام ٢٠١٥:

في أعقاب عام ٢٠١٤ الذي يعد من أكثر الأعوام ربحية للقطاع المصرفي بدولة الإمارات، يتوقع أن يكون العام ٢٠١٥ هو عام ضبط الإيرادات لدى البنوك العاملة في الدولة، حتى لو أدى انهيار أسعار النفط إلى تباطؤ في الإقراض وشح في السيولة، وذلك مع تشدد البنوك في منح التسهيلات الائتمانية وضعف تمويلات التجارة والأسهم وإدارة الثروات والقروض المشتركة والدخل من رسوم التحويلات. ومن المرجح أن تشهد دولة الإمارات توسعاً في الائتمان المصرفي خلال العام ٢٠١٥ بمعدل يصل إلى ٧.٨٪، وقد يصل إلى ١٠٪ وفقاً لتوقعات خبراء مصرفيون وتقارير لمؤسسات مالية دولية مختلفة. وطبقاً لوكالة التصنيف الائتماني الدولية "موديز" فإنه من المتوقع أن يدعم النمو الصحي للاقتصاد بالتزامن مع تزايد مستويات ثقة المستثمرين، التوسع في الائتمان داخل النظام المصرفي بمعدل يتراوح بين ٧٪ إلى ١٠٪ سنوياً، في حين يتوقع أن يبقى معدل التضخم ضمن نطاق ٢,٥٪ إلى ٣٪.

وأبقت وكالة "موديز" على نظرتها المستقبلية المستقرة للنظام المصرفي بالإمارات، مشيرة إلى إن الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة، يعكس توقعاتها باستمرار التحسن في البيئة التشغيلية بفضل الإنفاق الحكومي المرتفع رغم الهبوط الحاصل في أسعار النفط، وكذلك بفضل التعافي المتواصل في القطاعات الاقتصادية الرئيسية. ونوه تقرير "موديز" بنجاح البنوك الإماراتية في تسجيل زيادة في الربحية مع انخفاض مشاكل الديون، التي يتوقع أن تستمر في التراجع خلال العام ٢٠١٥ الذي يرجح أن يشهد زيادة معتدلة في الربحية. كما يتوقع أن تحافظ البنوك على رسميتها القوية وأن تبقى السيولة عند مستوياتها المرتفعة.

وترى الوكالة أنه من شأن هذه التطورات الإيجابية أن تحفظ الأداء المتوازن للبنوك أمام

جهود حثيثة للارتقاء بالصناعة المصرفية في الإمارات

حقق اتحاد مصارف الإمارات خلال العام ٢٠١٤ العديد من الإنجازات الجديدة التي رسخت دوره المحوري في الارتقاء بمنظومة العمل المصرفي وجعل الصناعة المصرفية داعمةً للعملاء ودافعةً لمسيرة ازدهار الأنشطة الاقتصادية بالدولة. وبنى الاتحاد ثمار الجهود التي بذلها من خلال أعضاءه ولجانته المختلفة خلال العام ٢٠١٤ حيث قادت هذه الجهود إلى تجديد ثقة العملاء في المصارف الأعضاء والتي سجلت بدورها عاما آخر من النمو والربحية. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلها الاتحاد من خلال لجانته وعبر التعاون الوثيق والبناء مع المصرف المركزي، تمكنت المصارف الأعضاء من خدمة العملاء بشكل أفضل وكسب ثقتهم، بعد أن نجح الاتحاد في التركيز على الأنشطة الأساسية ومواصلة صياغة وطرح المبادرات الرئيسية، وتعزيز جميع الأنشطة الأخرى التي من شأنها أن ترسخ مكانة القطاع المصرفي الإماراتي، وتزيد الثقة في مجال الأعمال المصرفية الإقليمية والدولية، وهو الأمر الذي انعكس في النهاية على تسجيل المصارف عاما آخر من النمو والربحية.

تسهيل الإقراض الحدي

للبنوك المؤهلة والعاملة في الدولة الحصول من خلالها على أموال من المصرف المركزي على أساس تسوية اليوم الواحد لمساعدتها في إدارة السيولة، وذلك عن طريق ايداع اوراق مالية مؤهلة كضمانات من خلال اتفاقية إعادة الشراء "الريبو". ويتسنى لجميع المصارف المستحقة، النفاذ إلى تسهيل الإقراض الحدي، إذ يقبل المصرف المركزي حسب تقديره السندات العادية والسندات المغطاة والصكوك والأذون والاوراق المالية قصيرة الأجل الصادرة من دولة الإمارات العربية المتحدة والجهات المصدرة الأجنبية، كضمان للاستفادة من آلية التمويل الجديدة، شريطة أن تكون هذه الاوراق مصنفة (باستثناء الاوراق المالية الصادرة مباشرة من قبل الحكومات المحلية في الإمارات) وقابلة للتداول وصادرة ومقومة بالدرهم الإماراتي أو الدولار الأمريكي أو أي عملة أخرى مقبولة. ورغم أن هذه التسهيلات تمثل تديراً توطيياً في المقام الأول، يندر اللجوء إليه إلا أنها تعد أداة وقائية إضافية مهمة لمساعدة المصارف في دولة الإمارات على التعامل مع أي أزمات مالية أو فجوات تمويلية مفاجئة، كما أن وجود نظام من هذا القبيل يعزز الثقة لدى المصارف العاملة بالدولة ولدى أولئك الذين يولون هذه المصارف ثقتهم، وبالقطاع المالي عموماً.

شكلت مبادرة اتحاد مصارف الإمارات بإطلاق "آلية تسهيل الإقراض الحدي"، التي عمل على اطلاقها بالتعاون الوثيق مع المصرف المركزي، واحدة من أبرز مبادرات وإنجازات الاتحاد خلال العام ٢٠١٤، يعد أن باتت واقعاً محققاً وتسهيلاً موثوقاً من قبل جميع المصارف يوفر لهم نافذة للسحب تساعد في عملية إدارة السيولة عند الحاجة لذلك. وتهدف آلية الإقراض الحدي، التي انطلقت في أبريل من عام ٢٠١٤، إلى إدارة التدفقات النقدية من قبل المصرف المركزي لجميع المصارف بما في ذلك المصارف الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وظهرت فكرة إنشاء "آلية الإقراض الحدي" نتيجة الحاجة إلى ابتكار طرق وأدوات جديدة لتعزيز وترسيخ القطاع المصرفي ككل، وبعد مشاورات منتظمة بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات، من خلال الاجتماعات المكثفة بين اللجان الفنية المختصة في المصرف والاتحاد والتي ركزت على عمق المتطلبات الوظيفية للمصارف والبنية التحتية اللازمة لإدارة التسهيل الجديد من قبل المصرف المركزي، وذلك في سياق الجهود الرامية لتعزيز استقرار ومثانة القطاع المصرفي. وجرى تصميم تسهيل "الإقراض الحدي" ليكون بمثابة نافذة اقراض تتيح

شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية

بدأت شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وبدعم من اتحاد مصارف الإمارات والبنوك العاملة في الدولة، في إصدار التقارير الائتمانية الخاصة بالمستهلكين اعتباراً من سبتمبر ٢٠١٤، واطاحة الاطلاع عليها أو شرائها إلكترونياً من قبل البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي بلور للمصارف، رؤية أكثر وضوحاً حول الجدارة الائتمانية للعملاء وسجلهم الائتماني، بحيث باتت أكثر ثقة ومعرفه في تقييم المخاطر وتحديد مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم المالية، وبالتالي اتخاذ قرارات الإقراض بشكل مدروس. ولم تقتصر فوائد إطلاق شركة متخصصة في توفير التقارير الائتمانية على المصارف فحسب، بل تمتد في الحقيقة الفائدة إلى العملاء وكذلك

توج الإطلاق الرسمي لـ "الاتحاد للمعلومات الائتمانية"، الشركة الحكومية الاتحادية المكلفة بتنفيذ وتشغيل نظام التقارير الائتمانية في دولة الإمارات، شهور عديدة من التخطيط وجمع البيانات، لتجمع للمرة الأولى وعبر نظام موحد، بيانات عامين كاملين من السجل الائتماني ومدفوعات كل فرد لديه حساب مصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولعب اتحاد مصارف الإمارات دوراً فعالاً في الإطلاق الناجح للشركة عبر فريق العمل الذي شكل من المصارف منذ البداية لذلك الغرض، سواءً من خلال تشجيع أعضائه على التعاون مع الشركة أو من خلال مناقشة وحل القضايا العالقة التي ظهرت مع قرب اكتمال المرحلة الأساسية الأولى من المشروع.



مشروع المحفظة الذكية: دعم مبادرة الحكومة الذكية



لقد غيرت الثورة الرقمية العالم من حولنا، بعد أن أثرت على سلوك الناس في شتى النواحي بدءاً من التفاعل الاجتماعي ومروراً ببث الأخبار ووصولاً إلى السلوك الشرائي وطرق القيام بالمعاملات المالية. كما أن أدوار وحدود مختلف الجهات الفاعلة في الساحة التجارية والاقتصادية أخذت في التغير. وإدراكاً منه بأن التغيير آت لا محالة، باشر اتحاد مصارف الإمارات العمل دون كلل لإطلاق مشروع المحفظة الذكية

لدعم مبادرة حكومة دولة الإمارات الخاصة بالحكومة الذكية، التي تمكّن العملاء من إجراء معاملاتهم المالية اليومية وتحويل الأموال باستخدام هواتفهم الذكية في كافة أنحاء الدولة بما يعزز من الشمول المالي ويدعم الاقتصاد الوطني.

ويعد مشروع المحفظة الذكية أحد أبرز المبادرات الرئيسية لاتحاد مصارف الإمارات، والذي سيشكل بمجرد تنفيذه إنجازاً كبيراً للاتحاد، كونه يمثل مساهمة القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة في مبادرة الحكومة الذكية التي أطلقت في العام ٢٠١٣. وبفضل الجهود المتواصلة للجنة التوجيهية المختصة التي شكلها اتحاد مصارف الإمارات، للإشراف على تنفيذ مشروع المحفظة الذكية، تتسارع وتيرة إنجاز المشروع ليكون جاهزاً للتنفيذ في وقت قريب، في ظل المراجعة المنتظمة للتقدم المحرز في المشروع من قبل مجلس إدارة الاتحاد الذي أثنى على عمل اللجنة وعلى ضريها مثلاً يحتذى به بهذه التجربة الفريدة من نوعها.

ومن شأن هذا المشروع الذي يحظى بدعم القطاع المصرفي بمجمله تحت مظلة اتحاد المصارف، أن يحدث ثورة في خدمات الدفع في الدولة، حيث لا يقتصر على إمكانية دفع رسوم الخدمات والتحويل بواسطة الأجهزة المحمولة فحسب، بل يشمل تمكين الأفراد من شراء السلع وحفظ الأموال وتحويلها بواسطة منصة حديثة وأمنة، ستكون فيما بعد بمثابة المعادل الإلكتروني للمحفظة التقليدية.

وحرصاً منه على إنجاز المشروع بشارك اتحاد مصارف الإمارات فيه بفعالية، حيث عقدت اللجنة التوجيهية اجتماعات مكثفة ودورات دراسية وورش عمل وندوات وعروض لإنهاء مرحلة التصميم ومرحلة ما قبل التنفيذ، فضلاً عن الاجتماعات التنسيقية التي تعقد بصفة دورية مع الجهات المعنية، خاصة المصرف المركزي وهيئة تنظيم الاتصالات وفريق الحكومة الذكية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع الأخذ في الاعتبار أهمية المشروع في تنفيذ مبادرة الحكومة الذكية.

ويصعد مشروع المحفظة الذكية عند تنفيذه بالقطاع المصرفي في الدولة إلى العالمية الرقمية من أوسع أبعادها، الأمر الذي من شأنه أن يرتقي بالخدمات المصرفية المحلية إلى مستويات تفوق ما تم الوصول إليه في الأعوام السابقة، فضلاً عما يتمتع به من إمكانيات يمكن أن تعزز قدرات الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالنظر إلى التوسع في استخدام الهواتف الذكية للتكنولوجيا في الخدمات المصرفية من جهة، وأن يضع الدولة من جهة أخرى، على قدم المساواة مع الأسواق المالية المتقدمة مثل النمسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان.

الاقتصاد الوطني على حد سواء، إذ من شأن توفر تلك التقارير أن يجعل من عملية الاقتراض أقل تكلفة على المدى الطويل، إذ سيتم تحديد معدلات أسعار الفائدة وفقاً للجدارة الائتمانية للعميل. ولن يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سينعكس كذلك إيجاباً على الاقتصاد الوطني من خلال تحسن جودة الأصول لدى المصارف، ما يعمل على تحفيز المصارف على الإقراض للعملاء لتلبية احتياجاتهم وبالتالي تنشيط عجلة الاقتصاد.

كما تشمل التقارير الائتمانية الخاصة بالشركة التزامات ديون العملاء وأمطاً سلوك الدفع عن الأربعة وعشرين شهراً الماضية، وهذه التقارير تلعب دوراً هاماً في تقييم وإدارة الائتمان والخسائر المحتملة الناجمة عن القروض المتعثرة للمصارف، وسوف تتوفر لدى الأفراد القدرة على إلقاء نظرة عامة على التزاماتهم المالية الحالية وتكرار واتساق تسديد الديون على مدى العامين الماضيين.

وبالإضافة إلى المصارف والمؤسسات المالية سيكون العملاء من الأفراد قادرين على طلب تقارير الائتمان الخاصة بهم من خلال مراكز خدمة العملاء التابعة للشركة في أبوظبي ودبي، إذ إن توافر البيانات الائتمانية يعزز الشفافية وجودة الائتمان في النظام المصرفي، كما أن التقارير الائتمانية تساعد المصارف على فهم عملائها بشكل أفضل، وسوف تساعد العملاء ذوي التاريخ الائتماني القوي على الحصول على أسعار أفضل لقروضهم.

وكغيرها من شركات الائتمان في منطقة الخليج فإنه من المتوقع أن يكون التأثير الإيجابي للشركة ملموساً في غضون عام في المتوسط، على مختلف قطاعات الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، في حين ستعود الشركة على المدى البعيد، بالنفع الكبير على القطاع المصرفي وعلى العملاء وعلى الاقتصاد الوطني بتربسوخ سلوك ائتماني أفضل، والعمل على الإدارة الجيدة لتكاليف الفائدة، فضلاً عن تسريع الحصول على الائتمان مع تراجع عدد الوثائق المطلوبة، الأمر الذي سيزيد من الشمول الائتماني لجميع شرائح العملاء، كما أنها بالتأكيد ستعمل على تحسين جودة المحفظة الائتمانية للمصارف، وترسخ ثقافة الإقراض المسؤول للعملاء.

نهجُ بناء

بتشجيع من النهج التشاوري المثمر والتعاون مع المصرف المركزي طرح اتحاد مصارف الإمارات مقترحات ومبادرات متعددة ومتنوعة خلال العام ٢٠١٤، مثل قاعدة البيانات، وتسوية إغلاق عقود المشتقات المالية، وتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء وحدة حوكمة إسلامية.

قاعدة البيانات الوطنية: دقة وحيوية

اقترح اتحاد مصارف الإمارات أن ينظر المصرف المركزي في فكرة إنشاء مشروع قاعدة بيانات للشركات على المستوى الوطني، يمكن من خلالها مساعدة المصارف العاملة في الدولة على توقع احتمالية التعثر وتقييم الخسارة الافتراضية التي من شأنها أن تكون أكثر دقة إحصائياً، لتكون عوضاً عن قاعدة البيانات المحدودة التي تستخدمها البنوك لتحديد احتمالية تعرضها للتعثر أو الخسارة الافتراضية.



تسوية إغلاق (المشتقات): تعزيز الأسواق المالية

عمل اتحاد مصارف الإمارات على إبراز ميزات العمل بنظام " تسوية الإغلاق " في الدولة وقام بطرح العديد من التوصيات على المصرف المركزي، مثل: السماح لمصارف دولة الإمارات العربية المتحدة بتسوية معاملات المشتقات المالية لأغراض رأس المال التنظيمي ولأغراض أي أطراف أخرى تخضع للقواعد التنظيمية للمصرف المركزي بصرف النظر عن أي قانون أو لائحة متعارضة، إذ يوصى بإنفاذ عملية تسوية الإغلاق في دولة الإمارات، فيما يتعلق بالأطراف الأخرى المقابلة للمصرف في معظم الحالات بما فيها حالة الإعسار.

وكذلك التوصية بتمديد عملية تسوية الدفع والإغلاق لتشمل العملاء مع الأطراف الأخرى للمصرف، وتحديد وتنفيذ القرارات الخارجية المتعلقة باتفاقيات الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات (آي إس دي إيه) الرئيسية حتى لا تتعارض مع المصلحة العامة أو السياسة العامة، بالإضافة إلى إنجاز التسوية بشكل مباشر من خلال قانون (المعاوضة) بدلاً من التغييرات التشريعية.

ومن شأن هذه التوصيات والإجراءات أن تسهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة "مركزاً للمعاوضة"، وبالتالي تسمح للأطراف الأخرى المقيمة بالدولة بالحصول على فوائد تخفيف الائتمان وفوائد رأس المال التنظيمي لهذا النظام.

وتزيد اتفاقيات التسوية أو المعاوضة من كفاءة الأسواق المالية وتخلق بيئة قانونية أكثر استقراراً وقابلة للتنبؤ من خلال الإدارة الأفضل لمخاطر الائتمان وبسهولة العمليات والاستخدام الأكثر كفاءة لرأس المال والتسعير الأفضل للمصارف المحلية التي تتعامل مع الأطراف الدوليين والعملاء التابعين لهم.

وعقدت اللجان المختصة -في الإدارة القانونية وإدارة المخاطر- التابعة لاتحاد مصارف الإمارات عدة اجتماعات مع اللجنة المختصة بالمصرف المركزي لمناقشة توصيات الاتحاد وإيجاد سبل لإفادة دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً "للمعاوضة"، حيث يواصل الاتحاد المناقشات والمداولات بالتنسيق الجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات "آي إس دي إيه" ومركز دبي المالي العالمي حول هذا الموضوع.



ويعتبر هذا النوع من قواعد البيانات مفيداً للمصارف لأنه قد يستخدم البيانات المرجعية لتقديم تحليل مقارن للأطراف الخارجية، مثل الجهات التنظيمية أو وكالات التصنيف، وتقييم أداء المصارف التابعة لهم مقارنة مع معايير الإدارة العليا، وقياس تصنيفاتهم الائتمانية الداخلية ومقياس التصنيف الرئيسي.

كما تدعم هذه القاعدة قدرة المصارف على الحصول على مدخلات لاختبار الجهد وتحليل السيناريو، بالإضافة إلى تحسين قدرتها على إدارة المحافظ بشكل فعال استناداً إلى البيانات المجمعة فيما يتعلق بالتعثر والتعافي، بينما الأهم من ذلك كله هو ما تقود إليه هذه القاعدة من البيانات إلى الارتقاء العام في نوعية إدارة المخاطر في الصناعة المصرفية.



الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة

بات تشجيع أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الكافي لها. أما إذا أهمية متزايدة للاقتصاد مزدهر مثل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا يعمل اتحاد مصارف الإمارات مع المصرف المركزي لبلورة تفاهم مشترك حول تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي يمكن أن يؤثر بوضوح إلى حجم ونطاق إقراض تلك الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وضمان التنفيذ الفعال للتعريف الجديد المقترح بين جميع المصارف العاملة في الدولة، بالإضافة إلى الحفاظ على اتساق تنفيذ التعريف المقترح من خلال عملية الرصد المستمر التي ستوضع في الوقت المناسب.

ويرمي الهدف العام من هذا التعريف إلى تحديد نطاق هذه الشركات بوضوح في دولة الإمارات لمساعدة الجهات التنظيمية على التوصل إلى إطار تنظيمي وظيفي يساهم بدوره في مساعدة جميع أصحاب المصلحة على تسوية علاقتهم مع هذه الشركات، كما أن التعريف المشترك يُستخدم كأداة ملموسة يمكن الاعتماد عليها لقياس أداء قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكلي على

مدى فترة من الزمن، ويُستخدم أيضاً كأساس وإطار لتنسيق المبادرات المتعددة التي تصبو باتجاه تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو الاقتصادي.

ومن المقرر أن يصبح التعريف المقترح أساساً لتعريف موحد لهذه الشركات لاستخدامه بين المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن الفوائد المتوقعة للتعريف الواضح للشركات الصغيرة والمتوسطة، أنه سيعمل على تحسين الكفاءة والفعالية في سياسات المصارف من خلال الخدمات المصرفية التنافسية الموثوق بها في هذه الشركات، وسيفتح آفاقاً جديدة للحكومة لبدء البرامج والسياسات لتعزيز

التنمية الاقتصادية في الإمارات، وسيسهل المقارنة مع الاقتصادات العالمية الأخرى بشأن أداء ومساهمات قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن أنه سيعمل على إيجاد فرص لنمو هذه الشركات ودفعها للارتقاء إلى مكانة الشركات الكبيرة.

وعملت لجنة الشركات الصغيرة والمتوسطة باتحاد مصارف الإمارات على حشد الدعم والاقتراحات المقدمة من البنوك الأعضاء لدعم قطاع تلك الشركات، وتواصل اللجنة مناقشاتها مع المسؤولين المعنيين بالمصرف المركزي بشأن توصياتها المتعلقة بتعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وثيقة حقوق العملاء: معايير واضحة

أقرت اللجنة القانونية ولجنة الأعمال المصرفية للأفراد التابعتين لاتحاد مصارف الإمارات مسودة مشروع وثيقة حقوق العملاء، تمهيداً لاعتمادها بعد ذلك من قبل المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين بالاتحاد، وإطلاقها في عام ٢٠١٥.

وتعتبر وثيقة حقوق العملاء مدونة سلوك طوعية معتمدة من قبل أعضاء الاتحاد لتزويد عملاء المصارف في دولة الإمارات العربية المتحدة بمبادئ توجيهية واضحة حول معايير الخدمة المتوقعة من المصارف، كما أنها تحتوي على تفاصيل مسؤوليات العملاء للتأكد من أن سلوكهم لا يمتنع المصارف من تقديم منتجات وخدمات آمنة ومناسبة لهم.

ويعمل اتحاد مصارف الإمارات من خلال هذه الوثيقة على تشجيع جميع المصارف الأعضاء على تقديم أعلى معايير خدمة العملاء عبر قنوات التوزيع وتقديم منتجات وخدمات مالية ذات جودة عالية وقيمة مضافة للعملاء.

وحدة الحوكمة المتوافقة مع أحكام الشريعة

انطلاقاً من كونها مبادرة خاصة بعملية الإشراف والإدارة الفعالة في المؤسسات المالية الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل ضمان توافر بيئة تنظيمية مواتية لنمو الصناعة المصرفية والتمويلية الإسلامية بالدولة، فقد طرحت لجنة الصيرفة الإسلامية على المصرف المركزي، اقتراحاً حول وضع أسس ومبادئ توجيهية شاملة لإنشاء وحدة حوكمة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لدعم الخدمات المصرفية والتمويلية الإسلامية من منظور إشرافي تنظيمي.

وتهدف الوحدة بشكل عام إلى صياغة المبادئ التوجيهية والسياسات واللوائح المحددة للمؤسسات المالية الإسلامية لدعم نمو الصناعة المصرفية والتمويلية الإسلامية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية والسياسات التي ستصدر من قبل الوحدة قابلة للتنفيذ بشكل موحد على جميع أنواع المؤسسات المالية الإسلامية بما فيها، على سبيل الذكر لا الحصر، المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، وشركات التمويل الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية وشركات الوساطة المالية الإسلامية وغيرها، وستكون السمة الرئيسية للوحدة هي دورها التنظيمي والرقابي للمؤسسات المالية الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولذلك يجب أن تبقى مستقلة بالكامل عن المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

اجتماع الجمعية العمومية العادية لمجموعة مستخدمي سويفت

وعلى الصعيد العالمي تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة ٣١ في إرسال واستقبال الرسائل من خلال خدمة سويفت، وعلى الصعيد الأوروبي والشرق أوسطي والأفريقي تحتل الإمارات المرتبة التاسعة عشر، فيما تحتل المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمقارنة مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلال ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بلغ إجمالي الرسائل الصادرة عبر سويفت من دولة الإمارات العربية المتحدة ٣٧.٨٥ و ٣٧.٦٣٪ على التوالي وكان مجموع الرسائل المستلمة ٤٢.٨٥ و ٤١.٦٣٪ على التوالي.

عقدت مجموعة مستخدمي سويفت العاملة تحت مظلة اتحاد مصارف الإمارات اجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، بما فيها الموافقة على تقرير لجنة إدارة المجموعة والبيانات المالية لعام ٢٠١٣ وميزانية عام ٢٠١٤، حيث قدم مكتب سويفت الإقليمي بدبي عرضاً للمجموعة بشأن موضوعات مثل: خدمة بوابة التحالف البعيدة، وخارطة طريق الامتثال والبيانات المرجعية سويفتريف الخاصة بـ "سويفت"، واستبدال وحدة أمان الأجهزة، وشهادات MQSA إلى MQHA، ومنصة الويب، ودليل توجيه سيبا، وقواعد الالتزام بالسداد المصرفي.

شاركت لجان اتحاد مصارف الإمارات خلال العام ٢٠١٤، بشكل مكثف مع اللجان المختصة بالمصرف المركزي في العديد من المبادرات والأنشطة، وذلك في سياق العلاقة التشاورية التي توطدت بين الجانبين خلال الفترة الماضية، حيث شاركت لجنة الامتثال في مناقشات مع المصرف المركزي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات والجرائم المالية. وكان للجنة الأسواق المالية عدة اجتماعات مع اللجنة المختصة بالمصرف المركزي لمناقشة مشروع نظام السيولة، حيث نظرت بعمق في التوصيات المقترحة بشأن النظام وخاصة نسبة تغطية السيولة للامتثال لاتفاقية بازل ٣، كما استمرت اللجنة جنباً إلى جنب مع لجنة الإيبور (سعر الفائدة المعروض بين مصارف الإمارات) في مناقشاتها بالاجتماع مع المصرف المركزي حول الإيبور. واختتمت اللجنة القانونية مداولاتها مع شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية حول اتفاقية الاشتراك في الخدمة لتمهيد الطريق أمام المصارف لبدء الاطلاع على التقارير الائتمانية. فيما وضعت لجنة الموارد البشرية الصيغة النهائية بشأن تعزيز التوطين في القطاع المصرفي بعد التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

كما واصلت لجنة الصيرفة الإسلامية مناقشاتها مع المصرف المركزي بشأن مقترح إنشاء وحدة حوكمة الشريعة، وكثفت جهودها لاستكمال أعمال توحيد العقود والوثائق.

حجم الرسائل المرسله عبر خدمة سويفت في الإمارات العربية المتحدة (مقارنة) (٢٠١٤-٢٠١٣)

إجمالي الرسالة المرسله				
	الزيادة	٢٠١٤	٢٠١٣	
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	٪١٩,٩٣	٥٧,٦٦٠,٩١٧	٤٨,٠٧٩,٢٧١	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
إجمالي الإمارات العربية المتحدة	٪١٩,٢٠	٢١,٦٩٥,٠٣٠	١٨,٢٠٠,٣٩٢	إجمالي الإمارات العربية المتحدة
حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من الإجمالي %		٪٣٧,٦٣	٪٣٧,٨٥	حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من الإجمالي %

إجمالي الرسالة المستلمة				
	الزيادة	٢٠١٤	٢٠١٣	
إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي	٪٣١,٢٥	٤٤,٢٤١,٢٧٠	٣٥,٣٠٣,٥٥٥	إجمالي دول مجلس التعاون الخليجي
إجمالي الإمارات العربية المتحدة	٪٢١,٧٦	١٨,٤١٩,٠١٥	١٥,١٢٧,٦٣٠	إجمالي الإمارات العربية المتحدة
حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من الإجمالي %		٪٤١,٦٣	٪٤٢,٨٥	حصة دولة الإمارات العربية المتحدة من الإجمالي %

المصدر: سويفت



عقدت مجموعة مستخدمي سويفت العاملة تحت مظلة اتحاد مصارف الإمارات اجتماع الجمعية العامة العادية لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، بما فيها الموافقة على تقرير لجنة إدارة المجموعة والبيانات المالية لعام ٢٠١٣ وميزانية عام ٢٠١٤.



الملتقى المصرفي في الشرق الأوسط ٢٠١٤



لقد كان لزاما على مصارف الإمارات في الماضي أن تكون خلاقة للنجاح دائما، ولكنها في الوقت الحالي أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى في البيئة الرقمية. فالفروع لا تزال تحظى بشعبية والعملاء يحبون التحدث إلى المصرفيين وجها لوجه أو عبر الهاتف، ولكن الناس والشركات يجرون معاملاتهم على نحو متزايد ويلتمسون المشورة من خلال أجهزة الكمبيوتر والأجهزة النقالة. واستضاف اتحاد مصارف الإمارات بالشراكة مع ذا بانكر للمرة الثانية الملتقى المصرفي السنوي في الشرق الأوسط ٢٠١٤ تحت عنوان "الابتكار في عالم متصل رقمياً"، في حدث استمر يوماً واحداً لمعالجة العديد من القضايا، خاصة فيما يتعلق بكيفية تكييف المصارف في الشرق الأوسط مع الاتجاهات العالمية، وقدرتها على وضع استراتيجيات متعددة القنوات لتلبية احتياجات عملائها المتغيرة، فضلاً عن الإجابة على تساؤلات أخرى متنوعة مثل: هل المصارف تحقق نجاحاً من وسائل الإعلام الاجتماعية، أم أنها كارثة وشيكة الحدوث؟ وهل المصارف قادرة على منافسة

ومن خلال سلسلة من العروض التقديمية وجلسات النقاش قام الرؤساء التنفيذيون وكبار القادة في المصارف الإقليمية والدولية جنبا إلى جنب مع الخبراء والمستشارين بطرح أفكارهم بشأن الابتكار في استراتيجية قنوات التسليم والحوكمة والأخلاق والتطورات الجديدة في النظام المالي وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والخدمات المصرفية الإسلامية.

الوافدين الجدد - ليس فقط البنوك الناشئة والمؤسسات الأجنبية الباحثة عن أسواق جديدة، ولكن أيضا المنظمات غير المصرفية مثل شركات الهواتف المحمولة؟ وكيف يمكن للمصارف، مع كل الضغوط الجديدة التي تواجهها، أن تضمن أن أطر حوكمة الشركات لا تزال صالحة للغرض وأن الإدارة والموظفين متمسكون بأعلى المعايير الأخلاقية؟



المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين باتحاد مصارف الإمارات

هو مجلس استشاري يجتمع فيه الرؤساء التنفيذيون لمناقشة العديد من القضايا، خاصة تلك التي تؤثر على التشغيل الفعال للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة ومناقشة علاقاته مع المؤسسات الرئيسية مثل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويقوم الرؤساء التنفيذيون بالموافقة على أولويات برنامج عمل الاتحاد، وعلى مدار العام الماضي اجتمع المجلس عدة مرات لإجراء مناقشات بشأن مدونة قواعد السلوك المصرفي، والمحفظة الذكية، وشركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية، وقياس التكلفة في القطاع المصرفي، واللجان الفنية باتحاد مصارف الإمارات، والمؤتمر السنوي لاتحاد مصارف الإمارات، وفي اجتماعه الأخير استعرض المجلس الأداء القوي للقطاع المصرفي في العام الماضي وناقش القضايا الرئيسية الراهنة التي تهم الصناعة المصرفية.



كرم اتحاد مصارف الإمارات معالي سلطان ناصر السويدي، محافظ المصرف المركزي السابق الذي شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٩١ وذلك بحضور المحافظ الجديد معالي مبارك راشد خميس المنصوري، ومعالي عبد العزيز الغريير، رئيس اتحاد مصارف الإمارات والرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء ومدراء اللجان الفنية.



كرم اتحاد مصارف الإمارات السيد / ماركوس هاري، نائب الرئيس التنفيذي السابق لـ "اتش إس بي سي الشرق الأوسط"، وذلك تقديراً لمساهمته في تطوير ودعم القطاع المصرفي.



كرم اتحاد مصارف الإمارات رؤساء اللجان المتخصصة التسع التي تعمل تحت مظلة الاتحاد وذلك تقديراً لجهودهم ومساهماتهم القيمة في إنجاز وصياغة العديد من المبادرات النوعية التي من شأنها ان تسهم في تعزيز مكانة القطاع المصرفي في الدولة.